

رئاسة الإقليم: ما يتحدث به رئيس الوزراء دعوة

صريحة لإشاعة العنف

□ أربيل / المدى

قال المتحدث الرسمي باسم رئاسة إقليم كردستان د.نوميد صباح في تصريح صحفي حول الخطاب الذي ألقاه السيد رئيس الوزراء نوري المالكي في حفل تخرج الدورة الستين لضباط كلية الشرطة يوم الاثنين ٢٠١٢/٧/١٦:

لأسف الشديد لا يمر يوم إلا ويفاغتنا فيه رئيس مجلس الوزراء السيد نوري المالكي بإظهار جوانب أخرى من نواياه وخطته لعسكرة المجتمع العراقي ودعم خيارات العنف كوسيلة للوصول الى الغايات السياسية. وهذا ما تطرق إليه في كلمته التي ألقاها يوم الاثنين ٢٠١٢/٧/١٦ في حفل تخرج الدورة الستين لضباط كلية الشرطة، حيث توعده فيها العراقيين من الشمال الى الجنوب، مستخدماً عبارات ملؤها الضرب والعنف والتهديد، وكان البلاد خالية من محاكم ومؤسسات قانونية. اننا سبق وأن



نوميد صباح
أعلنًا عن موقفنا لشركائنا إزاء ما يهدد العملية السياسية وأظهرنا خشيتنا من سلوكيات رئيس مجلس الوزراء الفردية وقلنا ان البلاد والعملية الديمقراطية



مجالًا للشك بأنه بات يوغل أكثر فأكثر في ممارساته المنافية لأبسط القيم الديمقراطية ومبادئ الشراكة، وتداعيات هكذا ممارسات ستكون خطيرة جدا على التعايش ومستقبل

تواجهنا مخاطر حقيقية في ظل ممارسات لايقدم عليها سوى من له مقاصد ونوايا تسلطية لإقصاء وتهميش الآخرين. وان ما قاله المالكي يوم أمس في كلمته لا يبقى

الديمقراطية في البلاد. لذا ومن منطلق حرصنا على تضحيات ومكتسبات العراقيين بكافة مكوناتهم المتأخية، نعلن عن موقفنا مجدداً ونحذر السيد رئيس مجلس الوزراء من هذه الممارسات التي تبعد كل المكتسبات المنتقاة وتبني دماء العراقيين المتطلعين الى بناء بلد خال من أفكار العنف ومفردات مثل "الضرب بيد من حديد" أو "الوقوف بوجه من يحاول إثارة الأزمات السياسية".

أن ما يتحدث به السيد رئيس مجلس الوزراء دعوة صريحة لإشاعة العنف وتبني ممارسة خياراته، وهذا حرق آخر من خروقاته الكبيرة للدستور، لذا نناشد القوى الديمقراطية وشركائنا السياسيين ومختلف الشرائح وخاصة المثقفين في البلاد وندعوهم الى التيقظ مما يحصل ودعم عملية بناء المسيرة الديمقراطية من خلال تصديدهم لهذه الأفكار والممارسات وعدم السماح بإرجاع البلاد ثانية إلى ظلمات الدكتاتورية القمعية.

نقيب صحفيي كردستان: تلقينا تعهدات من نيجير فان بارزاني بالتعامل الجدي مع تقارير النقابة بشأن الانتهاكات ضد الصحفيين

الداخلية: نحرص على احترام الصحفيين وحرية التعبير

□ أربيل / المدى

قال نقيب صحفيي كردستان ازاد حمه امين في مؤتمر صحفي عقد في فندق جوار جبرا بمدينة اربيل ان "لجنة الدفاع عن الحريات الصحفية وحقوق صحفيي كردستان اصدرت تقريرها لاشهر السنة الماضية للمدة من ١ / ١ / ٢٠١٢ ولغاية ٣٠ / ٦ / ٢٠١٢ بشأن الواقع الصحفي في كردستان". و اشار الى ان "اصدار التقرير بشأن أوضاع الصحفيين في اقليم كردستان يعد اشارة واضحة الى ان الواقع الصحفي في كردستان يتجه نحو التطور والتقدم". وأضاف "تلقينا تعهدات من رئيس حكومة اقليم نيجيرفان بارزاني بشأن التعامل الجدي مع التقارير الصادرة عن نقابة صحفيي كردستان، و اجراء متابعات جادة بشأن حالات

الانتهاكات التي تحدث". فيما كشفت لجنة الدفاع والحريات الصحفية وحقوق صحفيي كردستان في تقريرها التاسع الذي اصدرته، عن وقوع انتهاكات ضد ٤٢ صحفيا على مدى الأشهر الستة الماضية، فيما أشار رئيس اللجنة إلى أن عمليات اعتقال الصحفيين ازدادت بشكل ملحوظ بالمقارنة مع السابق. وقال رئيس لجنة الدفاع والحريات الصحفية وحقوق الصحفيين الكرد انور حسين "خلال الأشهر الستة الماضية، كانت هناك ٤٢ حالة انتهاك ضد ٥٢ صحفيا، بينها ١٧ حالة اعتقال لصحفيين، و ١٥ حالة لانتهاكات مختلفة، وحالات تغريم، وأربع حالات اعتداء، و٨ حالات ضرب، وحالات أخرى، بينها فقدان الصحفي مولود أفند رئيس تحرير مجلة إسرائيل-كرد".

وأضاف إننا "وجهنا دعوة إلى حكومة إقليم كردستان

ووزارة الداخلية الى مؤتمر صحفي، الا انها لم يحضرا، وغيباهما بإشارة إلى أنهما وراء الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون بحسب حسين. وتابع حسين بالقول انه "من الملاحظ خلال الستة أشهر الماضية، انه عند تغطية خبر اعتصام منتسبي قسم الحروق في مستشفى طوارئ الغرب بمدينة اربيل، حدث سوء تفاهم بين الصحفيين والمنتسبين وقوات الشرطة في المستشفى، الا ان الصحفيين توجهوا بمايكروفون الوكالة على قوات الشرطة، وهذا أمر يثير الخجل. وأعلن نائب نقيب صحفيي كردستان، أسد الأربعة، أن النقابة ستنتشر من الآن فصاعداً تقاريرها الدورية عن أوضاع الصحفيين والصحافة في الإقليم والخروقات التي يتعرضون لها على الموقع الرسمي للاتحاد الدولي للصحفيين.

وفي سياق متصل أكدت وزارة الداخلية بحكومة إقليم كردستان، أسد الأربعة، أنها ستحقق في تقرير نقابة صحفيي الإقليم بشأن تسجيل خروقات ضد الصحفيين بكرديستان، فيما اتهمت نقابة الصحفيين وزارة الداخلية بمسؤولية عن معظم الخروقات التي يتعرض لها الصحفيون في الإقليم، وأفاد هيرش أحمد مدير مكافحة الجرائم وممثل وزارة الداخلية بحكومة الإقليم أن "الوزارة ستحقق في تقرير نقابة صحفيي الإقليم بشأن تسجيل خروقات ضد الصحفيين بكرديستان"، مشيراً إلى "حرص وزارة الداخلية على احترام الصحفيين والحرية الصحفية في الإقليم". وأضاف أحمد أن "من حق الصحفيين الإشارة إلى النواقص على كافة المستويات، كما أن لوزارة الداخلية الحق



جانب من المؤتمر

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي

يد المالكي الحديدية.. إلى أين؟

أخطر ما في الخطاب الذي يسوقه رئيس الوزراء نوري المالكي، هو التهديدات المبطنة لـ "الشركاء" السياسيين بالدفاع عن الدستور وحفظ القانون، وذروة تهديداته في خطاب تخرج الدورة الستين لضباط كلية الشرطة يوم الاثنين الماضي، وهو خطاب لا يبشر بخير بكل تفاصيله ومتناقض تماما مع دعوات الحوار والإصلاح التي يطلقها في كل المناسبات.

فالإختلاف حول الدستور قضية يقرأها الجميع بمن في ذلك السيد المالكي وائتلافه دولة القانون وحلفاؤه في التحالف الوطني، وهي قضية مطروحة أيضا في بنود الدستور كما ان لجنة برلمانية مشكّلة لدراسة التعديلات الممكنة بالتوافق السياسي، كما ان كل شركائه السياسيين يقرّون بالدستور الحالي بل يطالبون بتفكيك بنوده.

ويهدد المالكي في خطابه أيضا الذين يحاولون إثارة الأزمات السياسية، وهو نفسه منهم من قوى سياسية عراقية بأنه صانع جيد للالتزامات السياسية، فهل يطبق عليه التهديد أيضا أم أن مفيري الازمات من وجهة نظره فقط؟

والأكثر خطورة ان مثل هذه الخطابات تقال وتُسوّق أمام قوى الامن والجيش التي تعرف جيدا ان امامها سياقات محددة لتطبيق القانون والحفاظ على الأمن الداخلي، وكأنها دعوة مفتوحة لانخراط هذه القوى في أتون الصراعات السياسية الجارية في البلاد. وربما لا يستطيع حتى المالكي نفسه ان يقول لنا كيف تستطيع هذه القوات الامنية أن تفرّز من هو صاحب الموقف الصحيح المتناسق مع الدستور والقوانين، اذا كان نفسه مع ائتلافه مختلفين حول هذه القضية بل وفي تفسير كل بنود الدستور، والصراعات حول هذا الموضوع معروفة للجميع. اذا كانت التجربة الصدامية غير كافية لإعطاء الدروس الخصوصية والاحترافية يبؤس مثل هذه الخطابات ونهاياتها المسأوية، فان تجربة الربيع العربي، الذي لا يعترف به المالكي، تشكل درسا إجباريا لـ "الفاهين" السياسيين ان التعامل مع المختلفين بالتهديد والوعيد لن تكون نهاياتها إلا أساوية.

لقد قال السادات عن انتفاضة ١٧ يناير الشعبية بأنها "شوية لعاد حرامية" وقال القذافي عن انتفاضة الليبيين بأنهم "جرذان" وينبغي ملاحقتهم من "رئكة الى رئكة" فيما حمل حسني مبارك على ثوار الميدان بجمال العصر الجاهلي ويقول الآن عمر بشير السودان ساخران من انتفاضة شعبه "لدينا صيف ساخن وليس ربيعاً" ويتحدث بشار عن "مؤامرة كونية" ضد سوريا في الوقت الذي يجري القتال في شوارع دمشق... ويتيجة كل هذا الاستخفاف والتهديد والوعيد لا تحتاج الى اعادة قراءة ولا نكاه مفرط ولا الى حتى سياسي محترف ومحكك لأن العرض مازال مستمرا حتى تنظف البلدان العربية من بقية أدران سلاطينهم.

ان الدعوات الى الحوار والإصلاح والإنطلاق بالبلاد الى مستويات متقدمة من العمل السياسي والديمقراطية لا تتناسب مع مثل هذه الخطابات الاستعلائية وان على شركاء المالكي، ليس في التحالف الوطني فحسب وإنما من قوى ائتلاف دولة القانون بل من الحكمة في داخل حزب الدعوة، توجيه النصح والمشورة بل والضغط عليه في عدم الذهاب بمنهج هذا من دروب العودة، رغم أننا سمعنا مثل هذه النصائح للمالكي من السيدين عامر الحكيم ومقتدى الصدر، لكن ما من مجيب!! ومن جانبنا نقول للسيد المالكي... إن الدروس الثمينة للشعب يجب ألا تذهب سدى.

السير الأسباني: إقليم كردستان محرك رئيسي للعملية الديمقراطية في العراق



فلاح مصطفى يستقبل السفير الاسباني

القريب وذلك بهدف تقوية العلاقات الثنائية بين الإقليم وأسبانيا. وأشاد السفير الأسباني بنشاطات مكتبية حكومة إقليم كردستان في أسبانيا ودورها في تقدم العلاقات بين الجانبين في شتى المجالات. وفي مستهل الاجتماع أعرب مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم فلاح مصطفى عن سعادته لزيارة السفير الأسباني لدى العراق إلى إقليم كردستان، مستعرضاً نبذة عن نشاطات دائرة العلاقات الخارجية والوضع الراهن في إقليم كردستان.

□ أربيل / المدى

وصف السفير الأسباني خوزي تريبين موقع إقليم كردستان بالمهم من ناحية ديمقراطية العراق، ووصف الإقليم بالمحرك الرئيسي في إنجاح العملية الديمقراطية في العراق.

جاء ذلك في إطار زيارته إلى إقليم كردستان، وأكد السفير على أهمية تعزيز أواصر العلاقات بين إقليم كردستان وأسبانيا، وأعلن أن بلاده تعزز تعيين قنصل جديد لها في إقليم كردستان في المستقبل

جلسة حوارية حول كيفية تطوير الواقع الزراعي في دهوك

معظم الدول المتقدمة من القطاعات الذاتية التمويل وأضاف " هذا القطاع لا يدور من قبل الحكومة كما هو الحال عندنا وإنما الحكومة تساهم في وضع قوانين تساعد في تطوير وتنمية هذا القطاع ويكون تدخلها عند حدوث مشاكل كبيرة تسبب إضراراً للفلاحين مثل الفيضانات والحرائق والأعاصير القوية وتقوم بتعويض المتضررين".

المديرية العامة للزراعة في دهوك قد بذلت ما بوسعها لتطوير هذا القطاع بحسب قول المهندس الزراعي جهاد محمد معاون مدير عام زراعة دهوك الذي قال " نحن قدمنا الكثير من المشاريع التي من شأنها تطوير هذا القطاع مثل منح الفلاحين القروض الزراعية حيث أفاد ١١٥٥ فلاحاً من هذه القروض الزراعية إضافة إلى توزيع بيوت بلاستيكية على الفلاحين وتوفير السماد والمائية المتواجدة في محافظة دهوك وتحدد على ضوئها الأراضي الصالحة للزراعة بل وحتى انواع الزراعة ايضا لذا اقترح ان يتم الاستفادة من هذه الشركات والشخبرات بدل الاعتماد على اجتماعات صغيرة تعقدّها الوزارة مع مدراء الدوائر بعيداً عن الفلاحين" واضمح حمزة أن القطاع الزراعي في

لكن الاقتصادي كاوه عبدالعزيز يرى أن القطاع الزراعي وخاصة في محافظة دهوك يشهد تدنيا في كافة المجالات وقال "نلاحظ أن هنالك تدنيا في المجال الزراعي بالرغم من توفر البيئة والأجواء الملائمة في محافظة دهوك فقد كانت دهوك سلة العنب للعراق وكان المصدر الرئيسي الذي

مجلس محافظة دهوك الذي حضر هذه الجلسة قال "نحن نتابع هذا القطاع عن كثب وقد حاولنا في الكثير من اجل تطويره وتنميته ونلك من خلال البرامج والخطط التي تقدمها للوزارة اضافة الى متابعة ما يجري في هذا القطاع ومحاولة إيجاد حلول لها".

□ عبد الخالق دوسي / دهوك

قامت منظمة الحقوق المدنية بالتعاون مع منظمة (NDI) الأمريكية بتنظيم جلسة حوارية في مجلس محافظة دهوك حضرها مجموعة من الاقتصاديين والباحثين وممثلي زراعة دهوك وأعضاء اللجنة الزراعية في مجلس المحافظة وذلك بهدف الوقوف على أبرز المشاكل التي تواجه هذا القطاع والحلول التي تحتاج إليها وكذلك لتقريب فيما بين الجهات التي تعمل في هذا المجال.

اكرم ماي مدير منظمة الحقوق المدنية في دهوك أشار الى أن "هذه الجلسة تأتي ضمن سلسلة من الجلسات الحوارية التي ينظمونها بين المؤسسات الحكومية واللجان المختصة والمختصين والباحثين بهدف إنشاء جسور من التواصل والعلاقات ما بين هذه الجهات وتنمية هذه القطاعات".

و بحسب قول المتابعين والمختصين فان القطاع الزراعي قد شهد تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وهو بحاجة إلى رعاية واهتمام اكبر من قبل الحكومة والجهات المعنية.

